

إلى السيد وزير الداخلية
تحت إشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع: سؤال كتابي

إحداث شركة للتنمية المحلية للإنارة العمومية بفاس

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد،

لقد سبق لمجلس الجماعي لفاس في إحدى دوراته العادية المصادقة على قرارا إحداث شركة للتنمية المحلية للإنارة العمومية، ورغم كون الرهان على هذا الموضوع لا يمثل رهانا تنمويا أساسيا في مقابل الانتظارات الكبرى للسكان المحلية، فإن ما تم تسجيله هو: أولا- أن الوكالة المستقلة لتوزيع الماء والكهرباء لها دين غير مؤدى من طرف جماعة فاس يقدر تقريبا ب 38 مليار إلى حدود اجتماع المجلس الإداري للوكالة يومه 27 يونيو 2019، مما يؤشر على إفلاس الوكالة.

ثانيا- تم إدراج جماعة ترابية مستقلة في شركة التنمية المحلية، بحيث ستتعهد جماعة فاس في إطار هذه الشركة بصيانة الإنارة العمومية بهذه الجماعة، وهو ما يثير التساؤل على مدى قانونية ذلك، وفي حال قانونيته، لماذا لا يتم تطبيق ذلك على الجماعات المجاورة. بناء عليه نسألكم السيد الوزير :

- هل يجوز إحداث شركة للتنمية المحلية للإنارة العمومية دون تصفية الديون التي تقدر ب 38 مليار؟
- وكيف يمكن للجماعة أداء مبلغ شهري لشركة التنمية المحلية، علما بأنها غير قادرة على أداء فاتورة الاستهلاك للوكالة ؟

و تفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام.

إمضاء:

الفايق رشيد